**البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان**

**مجلس حقوق الإنسان**

**التحديث الشفهي للبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان**

ألقى البيان رئيس البعثة السيد محمد شاندي عثمان

18-19 حزيران/يونيو 2024

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

المندوبون الكرام،

يشرفني أن أعرض عليكم إحاطة بشأن التقدم الذي أحرزتهالبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودانوفق قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 54/2. أحيطكم بهذا الملخص باعتباري رئيسًا للبعثة وينضم إلي الزملاء الخبراء السيدة منى رشماوي والسيدة جوي إيزيلو.

تأسست بعثة تقصي الحقائق بشأن السودان في تشرين الأول/أكتوبر 2023. تتضمن ولاية الفريق "التحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تلك المرتكبة ضد اللاجئين، والجرائم ذات الصلة في سياق النزاع المسلح المستمر الذي بدأ في 15 نيسان/أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وغيرهما من أطراف النزاع، وإثبات الوقائع والظروف والأسباب الجذرية لها." كذلك يتوجب على بعثة تقصي الحقائق بشأن السودان "الحصول على الأدلة على هذه الانتهاكات والتجاوزات وتجميعها وتحليلها؛" و"القيام، قدر الإمكان، بتحديد هوية الأفراد والكيانات المسؤولين؛" و"تقديم التوصيات ولا سيما بشأن تدابير المساءلة."

أصحاب السعادة،

يعاني السودان منذ أكثر من عام من صراع مدمّر اتسم باستهداف المدن بشكل كبير وبكونه واسع النطاق، واضعًا السكان المدنيين وسط عنفٍ هائل. أدى التجاهل الصارخ لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الى أحداث قتل ونهب وتهجير جماعي واغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ونتج عن أزمة إنسانية خطيرة حيث يواجه أكثر من 18 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد وخمسة ملايين شخص يواجهون المجاعة وفق برنامج الأغذية العالمي.

نعرب أنا وزملائي عن بالغ قلقنا إزاء خطورة الوضع ونبذل كل ما في وسعنا، منذ تعييننا في كانون الأول/ديسمبر 2023، للوفاء للولاية الممنوحة إلينا من قبل هذا المجلس. للأسف، أدت أزمة السيولة التي تواجهها أمانة الأمم المتحدة وتجميد التوظيف إلى أشهر من التأخير في إنشاء فريق عمل فعّال لأمانتنا. يسرنا انه فضلا للمجهود الخاص للمفوض السامي لحقوق الإنسان ونائب المفوض السامي، بدأت الأمانة عملها في الشهر الماضي في مدينة نيروبي الكينية. ونتقدم بجزيل الشكر لحكومة جمهورية كينيا لاستضافتها هذه الولاية. حاليا، انضم ثلثي موظفي البعثة الضروريين، وفقا للجمعية العمومية، من أجل الوفاء لولايتنا بالكامل. من الضروري ان يكون لدينا الموارد الكافية لتقديم نتائج أكثر فاعلية لولايتنا المهمة.

هذا لا يعني أننا باشرنا عملنا الآن فقط. أولا، نشكر المفوضية السامية لحقوق الإنسان على مرونتها والتزامها حيث تم تخصيص عدد قليل من الموظفين ذوي الخبرة في جنيف منذ البداية، وهذا مكّننا من بداية عملنا. لذلك، منذ بداية ولايتنا، دعونا الأفراد والمجموعات والمنظمات لمشاركة المعلومات والوثائق ذات الصلة بولايتنا.

ثانيا، بدأنا التواصل مع حكومات السودان والدول المجاورة: تشاد ومصر وإرتريا وإثيوبيا وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى بالإضافة الى كينيا وأوغندا طالبين تعاونها معنا وتمكين وصولنا الى أراضيها من أجل جمع معلومات بشكل مباشر من ضحايا هذا النزاع ومن الذين هربوا من السودان بعد بداية أعمال العنف. وكان رد كينيا إيجابيا وهذا مكّننا القيام بزيارات الى نيروبي حيث التقينا بعدد من الضحايا والشهود والخبراء. ويسرّنا كذلك أننا تلقينا تأكيدا من حكومة تشاد باستعدادها لاستقبالنا في إطار زيارة وشيكة هناك. نحن حريصون للغاية على زيارة السودان والانخراط مع الحكومة هناك للاستماع الى رؤاها. كما نشير الى أن قوات الدعم السريع عبّرت الى رئيس مجلس حقوق الانسان عن استعدادها للتعاون مع ولايتنا.

ثالثا، انخرطنا مع منظمات وكيانات معنية بالحالة في السودان بما في ذلك المفوض السامي والمفوضية وخبيره المعيّن بشأن وضع حقوق الإنسان في السودان والمبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة الى السودان وغيرهم من مسؤولين كبار في الأمم المتحدة. كذلك أجرينا حوارا بنّاء مع المقرر الخاص بالسودان التابع للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وتواصلنا مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية طلبا للحوار والتعاون. الغرض من ذلك هو تنسيق الجهود وضمان التكامل.

رابعا، بالرغم من عدم الوصول الفعلي الى داخل السودان فقد استطاعت بعثة تقصي الحقائق إجراء حوالي 80 لقاءًا حتى تاريخه بما في ذلك مع ضحايا وشهود عيان. كذلك أجرينا اجتماعات واستشارات مع عدد كبير من الأطراف المعنية بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني ومدافعون عن حقوق الإنسان وصحافيون وأكاديميون وخبراء متخصصون بحقوق الطفل والعنف الجنسي والجنساني. نتقدم بجزيل الشكر لجميع هؤلاء الأفراد والمنظمات على تعاونهم البنّاء وعلى تقديم معلومات ذات صلة. كما نعرب عن امتناننا الى كثير من الضحايا والشهود والمدافعين عن حقوق الإنسان السودانيين الذين شاركوا معنا خبراتهم ووجهات نظرهم بكل جرأة وفي بعض الأحيان مخاطرين بسلامتهم وأمنهم. نود تذكير الأطراف المتحاربة أن أي عمل من أعمال التخويف او الانتقام، بسبب التعاون مع الأمم المتحدة، محظور وسوف يتم تسجيله على النحو الواجب وفق ولايتنا.

أصحاب السعادة،

إن المعلومات التي جمعناها حتى الآن تشير الى ان الصراع المميت قد اندلع في السودان في 15 نيسان/أبريل 2023، على وجه الخصوص بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وهو مستمر دون هوادة على نطاع واسع. الآن أضحى يضم أطرافا متعددة داخل السودان وخارجه وانتشر من الخرطوم ودارفور الى بقية البلد.

يساورنا قلق عميق من استمرار القتال وآثاره المأساوية ومعاناة السكان المدنيين الهائلة. تلقينا إفادات ذات مصداقية حول هجمات عشوائية ضد مدنيين وأعيان مدنية بما في ذلك من خلال ضربات جوية وقصف مناطق سكنية مكتظة بالسكان بالإضافة الى هجمات بريّة ضد مدنيين في ديارهم وقراهم. شهدت العاصمة الخرطوم ومحيطها في أم درمان وبحري، عند اندلاع الصراع، اشتباكات عنيفة وضربات جوية وقصف مدفعي كثيف، بما في ذلك في المناطق السكنية وهجمات على مدارس ومستشفيات ومرافق طبية والتي أدت الى مقتل وجرح المدنيين بما في ذلك النساء والأطفال، وأجبرت السكان على مغادرة ديارهم وممتلكاتهم والتماس اللجوء في مناطق اخرى. وزادت تقارير عن حدوث نهب وعنف جنسي من وتيرة هذا النزوح الجماعي.

نشعر بقلق خاص إزاء الوضع في دارفور، لاسيما حصار الفاشر في شمال دارفور من قبل قوات الدعم السريع. الفاشر هي عاصمة دارفور ويسكنها 1.5 مليون نسمة. تستضيف حوالي 800 ألف نازح داخليًا. وقد أدى القتال العنيف في الوقت الحاضر بين الأطراف المتحاربة في أجزاء مختلفة من المدينة الى خسائر كبيرة في الأرواح بين المدنيّين ودمار بيوت وتهجير جماعي. الهجوم على إحدى آخر مستشفيات المدينة الأساسية المتبقية والقادرة على العمل في 8 حزيران/يونيو وأدى الى إغلاقها والى حرمان السكان المدنيين من قدرة الوصول الى الرعاية الطبية المنقذة للحياة. ندعو جميع الأطراف الى الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 2736 (2024) والذي طالب قوات الدعم السريع بوقف حصارها للفاشر ودعا للوقف الفوري للقتال. كذلك دعا القرار لحماية جميع المدنيين وأن تسمح جميع الأطراف المتحاربة تسهيل إمكانية وصول الإغاثات الإنسانية وصولا كاملا وآمناً دون عوائق بما في ذلك تسهيل إزالة العوائق البيروقراطية وغيرها. ندعو جميع الأطراف الى إعادة فتح معبر أدري الحدودي لإيصال المساعدات الإنسانية. كذلك ندعو جميع الدول للالتزام بحظر توريد الأسلحة المفروض على دارفور من قبل مجلس الأمن عملا بقراره رقم 1556 (2004) ونلحظ دعوة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لمشاركة المعلومات حول تطوّر الوضع ونحث جميع الأطراف على التعاون التام مع مكتبه.

وضاعفت هجمات سابقة على مناطق أخرى من مخاوفنا. نقوم حاليا بالتحقيق في هجمات سابقة واسعة النطاق استهدفت مدنيين على أساس انتمائهم الإثني في مناطق أخرى من دارفور، وتضمنت جرائم قتل واغتصاب وأشكال عنف جنسي أخرى وتعذيب وتهجير القسري ونهب، وذلك في الجنينة ولاحقا في أردماتا ما بين نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر العام الماضي.

إن الهجمات ذات الدوافع الإثنية هي كذلك قيد التحقيق بما في ذلك تلك التي ارتكبت في زالنجي ونيالا وغيرها من مناطق دارفور بالاضافة الى كردفان والجزيرة ومناطق من الخرطوم العظمى.

حيال الوضع في الجزيرة، نقوم بالتحقيق في اعتداءات شملت عاصمتها ود مدني في كانون الأول/ديسمبر 2023، وفي جرائم ذات صلة في صفوف المدنيين من قتل واصابات واعتقالات تعسفية وتعذيب وتهجير جماعي. بحسب تقارير، تمّ مؤخرًا في 5 حزيران/يونيو مهاجمة قرية ود النورة في الجزيرة بقصف مدفعي ثقيل أدى الى مئات القتلى في صفوف المدنيين بما في ذلك العديد من الأطفال. لا يزال النهب يجري على مستوى ضخم في جميع هذه المناطق بالإضافة الى التدمير المكثف للمنازل والممتلكات المدنية.

كذلك تم الاعتداء على المرافق الصحية ونهبها وتدميرها مما ادى الى استحالة حصول العديد من المدنيين المصابين على أي رعاية صحية. المعدات الطبية كذلك حُظرت من الوصول الى المناطق الحيوية. يوجد تقارير بشأن وفاة مدنيين كثيرين في الصراع بسبب عدم توفر المرافق الطبية او إمكانية الوصول اليها. كذلك أدى النزاع الى دمار هائل في البنى التحتية الأساسية بما في ذلك شبكة تزويد الكهرباء والمياه فضلا عن شبكات الاتصال. الهجمات ضد الأفراد العاملين في القطاع الطبي بما في ذلك ضد الذين يوفرون الدعم لضحايا العنف الجنسي، تُعد مقلقة للغاية.

لا يزال النزاع يؤدي الى نزوح هائل للسكان المدنيين على مستويات غير مسبوقة. منذ انطلاق النزاع نحو 9 ملايين مدني تعرّضوا للتهجير القسري من ديارهم وأكثر من 1.8 مليون فرّوا الى الدول المجاورة. واستمعنا الى ضحايا اضطروا الى سلوك رحلة طويلة ومليئة بالمخاطر من الخرطوم الى مصر وكينيا أو اوغندا وفي بعض الأحيان اضطروا الى عبور العديد من البلدان في محاولة للفرار من هذا الصراع الوحشي. البعض الآخر أخرج بالقوة من ديارهم من قبل أطراف النزاع. أكثرهم غادروا دون أي من ممتلكاتهم مسافرين لمدة أسابيع بحثا عن الأمان.

نثمن جهود الدول التي على الرغم من قدراتها المحدودة تواصل دعم اللاجئين الهاربين من النزاع في السودان

حوالي 18 مليون فرد يواجهون الجوع الحاد بظل ارتفاع خطر المجاعة. 5 مليون مدني على الأقل بما في ذلك الأطفال والحوامل يتعرضون للتجويع مع قلة استجابة من الأطراف المتحاربة التي لا تزال تعرقل المساعدات الإنسانية وتهاجم العاملين في المجال الإنساني وتنهب كذلك المستلزمات الإنسانية وهو ما يعرقل الدعم المنقذ للحياة للسكان الأكثر ضعفا. في مواجهة هذه المعاناة الواسعة، خطة الاستجابة الإنسانية، التي لا تزال تتعرض لنقص التمويل حيث لا يصلها الا 16% فقط من التمويل اللازم، تتطلب الانتباه الدولي الطارئ.

كذلك تلقينا تقارير ذات مصداقية بشأن العديد من حالات العنف الجنسي التي تم ارتكابها من قبل الأطراف المتحاربة في أنحاء مختلفة من البلاد منذ بداية النزاع. ما زال النساء والفتيات يتعرضن للاغتصاب والاغتصاب الجماعي والاختطاف والزواج القسري. المستجيبون في الخطوط الأولى والضحايا أخبرونا بأن النساء والفتيات لا تتعرضن للاغتصاب العنيف بما في ذلك الجماعي ولرفض تقديم الدعم الطبي فحسب، بل يُوصمن بالعار ويُتركن من قبل عائلاتهن.

يوجد تقارير عن الاستعباد الجنسي والتعذيب الجنسي في مرافق الاحتجاز بما في ذلك ضد الرجال والفتيان، وهي قيد التحقيق. أكثرية الناجين لم يتسن لهم الحصول على الدعم المناسب بسبب افتقاد قدرة الوصول الى الخدمات الصحية او انقطاعها ودمار البنى الأساسية للنظم الصحية. يتم منع العاملين في المجال الطبي وافراد في المجتمع المدني من تقديم الدعم لضحايا العنف الجنسي او استهدافهم إذا قدموا هذا الدعم.

وردتنا تقارير كثيرة عن تجنيد واسع النطاق للأطفال واستخدامهم في نقاط التفتيش من أجل جمع المعلومات الاستخبارية فضلا عن المشاركة في القتال المباشر وارتكاب الجرائم العنيفة التي مما يتم يعرض حياة ومستقبل العديد من الاطفال للخطر. في تقريره يوم 3 حزيران/يونيو 2024 بشأن الاطفال في النزاعات المسلحة، أشار الأمين العام للأمم المتحدة الى أن السودان من أكثر الدول التي تعرّض الاطفال لانتهاكات خطيرة بما في ذلك من قبل عدة أطراف متحاربة بما فيها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

يوجد ايضا تقارير موثوقة بشأن اعتقالات تعسفية واسعة النطاق في صفوف المدنيين تستند الى الاشتباه في دعم أطراف النزاع الأخرى او الاعتراض او دعم حقوق الإنسان والعودة الى الحوكمة الدمقراطية. منذ مستهل هذا الصراع يبدو ان الأطراف المتحاربة تقوم باستهداف أعضاء في لجان المقاومة ومتطوعي غرف الطوارئ ومحامين وصحافيين وأفراد في المجتمع المدني وناشطين في حقوق الإنسان وتعريضهم للتهديدات والهجمات والاعتقالات التعسفية والتعذيب والاحتجاز والاختفاءات القسرية والقتل.

أصحاب السعادة،

ولايتنا تستلزم النظر في الأسباب الجذرية لجميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني والجرائم ذات الصلة. حتى الآن قمنا بتحديد عدد من القضايا المنهجية والهيكلية فضلا عن تلك المتعلقة بسياسات وسلوكيات. يشمل ذلك استمرار تسليح المدنيين دون تحكم فعلي وكذلك تعبئة الميليشيات والجماعات المسلحة على أساس عرقي وحماية هؤلاء الأشخاص والكيانات من المساءلة عن الجرائم الفظيعة. استنهضت الأطراف المتحاربة بعض من هذه الممارسات من صراعات سابقة، ممهدة الطريق لزيادة حلقات الانتهاكات الجسيمة حاليا او مستقبلا. يبدو أن النظام القانوني غير قادر على اجراء تحقيقات عاجلة ومستقلة وذات مصداقية لملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وفقا للمعايير والقواعد الدولية لحقوق الانسان.

 آذار/مارس

من الصعب أن نرى تحسنًا في الوضع الإنساني ووضع حقوق الانسان في السودان دون وقف فوري لإطلاق نار. نحيط بدعوة الأمين العام في 8 آذار/مارس 2024 القرار (2724) من اجل وقف فوري للأعمال العدائية في السودان خلال شهر رمضان، ولكنها لم تجد صدى. للأسف، إن القتال لم يتوقف، بل استمر بشدة خلال الأشهر الثلاثة اللاحقة حتى الآن. ففي حين ندعو الى وقف فوري للقتال، ينبغي لقادة الأطراف المتحاربة أن يصدروا توجيهات لقواتهم او ميليشياتهم للالتزام الصارم بالقانون الإنساني الدولي، بحكم التزاماتهم الدولية، والمُكررة كذلك في اعلان جدة. ينبغي حماية المدنيين ومعاقبة الهجمات ضدهم بما في ذلك القتل والنهب والاعتداء الجنسي والتهجير القسري، وفقا لقانون حقوق الإنسان. كذلك ينبغي ان تمتنع الأطراف المتحاربة عن الاعتداء على العاملين في المجال الإنساني والتوقف عن عرقلة توصيل الإغاثة والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عراقيل لملايين المدنيين المحتاجين في جميع أصقاع السودان. ونناشد أيضا الدول ذات النفوذ على أي من الأطراف المتحاربة، تكثيف الجهود على وجه السرعة لوقف القتال وإعادة الأطراف الى طاولة المفاوضات من أجل منع حصول المزيد من الانتهاكات والتجاوزات.

كما يظهر هذا الملخص، الناس في السودان يستغيثون طلبًا للمساعدة من أجل استعادة كرامتهم وحقوقهم. ويحتاجون الى دعم هذا المجلس واهتمامه.

شكرا السيد الرئيس

محمد شاندي عثمان، رئيس بعثة تقصي الحقائق

الخبيرة منى رشماوي عضو بعثة تقصي الحقائق

الخبيرة جوي إيزيلو، عضو بعثة تقصي الحقائق